



الأسئلة المقترحة لجنة تعديل ميثاق مدينة نيويورك 2025

السؤال الثاني

التعديل المقترح للميثاق: تسريع إجراءات الإسكان ذي التكلفة المعقولة لبناء مزيد من المساكن بأسعار معقولة في جميع أنحاء المدينة

تسريع إجراءات الحصول على المساكن ذات التكلفة المعقولة الممولة من القطاع العام. تسريع إجراءات طلبات الحصول على مساكن بأسعار معقولة في المناطق المجتمعية التي توفر أقل قدر من المساكن ذات الأسعار المعقولة، مما يقلل بشكل كبير من وقت مراجعة الطلبات. الإبقاء على المراجعة التي يقوم بها المجلس المحلي.

التصويت بـ "نعم" يعني تسريع تقديم الطلبات إلى مجلس المعايير والطعون أو لجنة تخطيط المدينة. التصويت بـ "لا" يُبقي موضوع الحصول على مسكن بتكلفة معقولة خاضعاً لمراجعة أطول وقرار نهائي في مجلس المدينة.

السؤال الثالث

التعديل المقترح للميثاق: تبسيط مراجعة المشاريع البسيطة للإسكان والبنية التحتية

تبسيط مراجعة أعداد بسيطة من مشاريع الإسكان الإضافية والمشاريع الصغيرة في البنية التحتية، مما يقلل بشكل كبير من وقت المراجعة. الإبقاء على المراجعة التي يقوم بها المجلس المحلي، مع اتخاذ القرار النهائي من قبل لجنة تخطيط المدينة.

التصويت بـ "نعم" يعني تبسيط مراجعة التغيرات في استخدام الأراضي، بما في ذلك المشاريع البسيطة للإسكان والمشاريع الصغيرة للبنية التحتية. التصويت بـ "لا" يُبقي هذه التغيرات خاضعةً لمراجعة أطول، وقرار نهائي بشأنها من مجلس المدينة.

السؤال الرابع

التعديل المقترح للميثاق: إنشاء مجلس طعون الإسكان ذي التكلفة المعقولة يضم ممثلين عن مجلس المدينة والأحياء والمدينة

إنشاء مجلس طعون للإسكان ذي التكلفة المعقولة يضم رئيس مجلس المدينة ورئيس الحي المحلي والعمدة لمراجعة إجراءات المجلس التي ترفض أو تغير طلبات إنشاء مساكن ذات تكلفة معقولة.

التصويت بـ "نعم" يعني إنشاء مجلس طعون الإسكان ذي التكلفة المعقولة ويتألف من ثلاثة أعضاء ليبيين وجهات نظر المجلس والحي والمدينة. التصويت بـ "لا" يُبقي أمر الإسكان ذي التكلفة المعقولة خاضعاً لحق النقض من قبل العمدة، واتخاذ القرار النهائي من مجلس المدينة.

السؤال الخامس

التعديل المقترح للميثاق: إنشاء خريطة رقمية للمدينة لتحديث عمليات المدينة بشكل عصري

دمج وظائف مكتب خرائط الحي وتعيين العناوين، وإنشاء خريطة رقمية واحدة للمدينة لدى إدارة تخطيط المدينة. حالياً، تتألف خريطة المدينة من خرائط ورقية من خمسة مكاتب.

التصويت بـ "نعم" يعني إنشاء خريطة رقمية واحدة موحدة. التصويت بـ "لا" يُبقي وظائف مكتب خرائط الحي وتعيين العناوين منفصلة كما هي، تديرها مكاتب رؤساء الأحياء.

السؤال السادس

التعديل المقترح للميثاق: نقل فترة الانتخابات المحلية إلى سنوات الانتخابات الرئاسية لزيادة مشاركة الناخبين

نقل مواعيد الانتخابات التمهيدية والعامة للمدينة بحيث يتم إجراء انتخابات المدينة في نفس العام الذي تجرى فيه الانتخابات الرئاسية الفيدرالية، عندما يسمح قانون الولاية بذلك.

التصويت بـ "نعم" يعني نقل فترة انتخابات المدينة إلى نفس العام الذي تجرى فيه الانتخابات الرئاسية الفيدرالية. التصويت بـ "لا" يُبقي القوانين دون تغيير.

السؤال الثاني للاقتراع

التعديل المقترح للميثاق: تسريع إجراءات الإسكان ذي التكلفة المعقولة لبناء مزيد من المساكن بأسعار معقولة في جميع أنحاء المدينة

ملخص:

سيؤدي هذا الاقتراح إلى إنشاء عمليتين عامتين جديدتين لتسريع إجراءات الإسكان ذي التكلفة المعقولة: إجراءات مجلس المعايير والطعون (BSA) لتقسيم المناطق لمشاريع الإسكان ذي التكلفة المعقولة، وتسريع إجراءات الحصول على المساكن ذات التكلفة المعقولة.

أولاً، سيتمكن الاقتراح من الحصول على موافقة مجلس المعايير والطعون على مشاريع الإسكان ذي التكلفة المعقولة الممولة من القطاع العام بعد مراجعتها من قبل المجلس المحلي المعني. وسيتمتع على مجلس المعايير والطعون التوصل إلى نتائج تتعلق بطابع الحي وضرورة وضع برنامج للعملية.

ثانياً، من شأن التعديل أن ينشئ عملية مراجعة سريعة لاستخدام الأراضي – مع مراجعة من قبل المجلس المحلي المعني ورئيس الحي المعني ولجنة تخطيط المدينة – من أجل التغييرات في تقسيم المناطق التي توفر مساكن ذات تكلفة معقولة في المناطق المجتمعية الائتني عشرة ذات المعدل الأدنى في توفير المساكن ذات الأسعار المعقولة.

إجراءات مجلس المعايير والطعون لتقسيم المناطق لمشاريع الإسكان ذي الأسعار المعقولة

كيفية عملها: حالياً، يتمتع مجلس المعايير والطعون بسلطة الإعفاء من متطلبات تقسيم المناطق لتسهيل بعض مشاريع الإسكان ذي التكلفة المعقولة، لكن هذه السلطة تقتصر على المشاريع التي يمكن أن تلي معايير صارمة تتعلق بالمشقة والتفرد وعدم الجدوى الاقتصادية. بدلاً من ذلك، يجب أن تخضع المشاريع التي لا يمكنها تلبية هذه المعايير للإجراءات الموحدة لمراجعة استخدام الأراضي (ULURP)، وهي عملية مراجعة مدتها سبعة أشهر تبدأ بآراء استشارية من المجلس المحلي المعني ورئيس الحي المعني، تليها المراجعة والتصويت في لجنة تخطيط المدينة ومجلس المدينة.

من شأن هذا الاقتراح أن يمكن مجلس المعايير والطعون من إصدار موافقات خاصة بمشاريع الإسكان ذي التكلفة المعقولة الممولة من القطاع العام والتي تلي النتائج المطلوبة بعد مراجعة مدتها 60 يوماً يقوم بها المجلس المحلي المعني، ومراجعة مدتها 30 يوماً مع جلسة استماع علنية يقوم بها مجلس المعايير والطعون. يمكن للمشاريع التي لا تلي النتائج أن تحصل على تمديد لمدة 60 يوماً لإجراء دراسات إضافية أو تعديلات على المشروع للحصول على الموافقة في جلسة استماع ثانية.

ما هي أنواع المساكن المؤهلة: سيكون هذا الإجراء الجديد متاحاً للشركات المنظمة حصرياً لتطوير مشاريع الإسكان للأشخاص ذوي الدخل المنخفض، بما في ذلك شركات صندوق تنمية الإسكان – وهي الوسيلة القانونية إجمالاً لجميع مشاريع الإسكان ذي التكلفة المعقولة الممولة من القطاع العام في مدينة نيويورك .

ما هي العوامل التي يجب على مجلس المعايير والطعون مراعاتها: من أجل الموافقة على الإسكان ذي التكلفة المعقولة وفقاً لعملية تسريع الإجراءات، سيتعين على مجلس المعايير والطعون التوصل إلى نتائج تتعلق بطابع الحي وضرورة وضع برنامج للعملية. حيث تضمن النتيجة الأولى عدم تعارض المشروع مع طابع الحي المحيط به. بينما تثبت النتيجة الثانية أن المشروع يتطلب إعفاءات من تقسيم المناطق من أجل المضي قدماً وأن المدينة أو أي جهة حكومية أخرى تنوي تقديم الدعم المالي.

تسريع إجراءات الإسكان ذي التكلفة المعقولة

كيفية العمل: في الوقت الحالي، يتم توفير المساكن ذات الأسعار المعقولة بشكل غير متساوٍ في جميع أنحاء المدينة، حيث أضافت 12 منطقة مجتمعية عدداً من المساكن يعادل ما أضافته 47 منطقة أخرى مجتمعةً على مدار السنوات العشر الماضية. ولمعالجة هذه المشكلة، يعمل اقتراح تسريع إجراءات الإسكان ذي التكلفة المعقولة على إنشاء إجراءات للموافقة السريعة للمشاريع التي توفر مساكن ذات تكلفة معقولة في المناطق المجتمعية التي توفر أقل قدر من المساكن ذات الأسعار المعقولة. وبموجب هذا الاقتراح، ستقوم المدينة بتقييم معدل توفير المساكن ذات الأسعار المعقولة في كل منطقة مجتمعية كل خمس سنوات، ثم تسريع إجراءات المشاريع التي تتضمن مساكن دائمة ذات أسعار معقولة في المناطق المجتمعية الإثنيتي عشرة ذات المعدلات المذكورة الأدنى.

سيتم حساب هذه المناطق المجتمعية الإثنيتي عشرة عن طريق قياس العدد الإجمالي للوحدات السكنية ذات الأسعار المعقولة التي تم إنشاؤها على مدى السنوات الخمس الماضية مقسوماً على العدد الإجمالي لجميع الوحدات السكنية في بداية فترة الخمس سنوات. تقيس هذه المعادلة معدل نمو الإسكان ذي التكلفة المعقولة. وسيتم تحديد هذه المناطق المجتمعية الإثنيتي عشرة من قبل إدارة تخطيط المدينة كل خمس سنوات.

ما هي أنواع الطلبات المؤهلة: لكي يكون الطلب مؤهلاً لعملية تسريع الإجراءات، يجب أن يتضمن الطلب سكناً دائماً بأسعار معقولة بموجب برنامج الإسكان الشامل الإلزامي التابع للمدينة، ويجب أن يكون موجوداً في إحدى المناطق المجتمعية الإثنيتي عشرة ذات أدنى معدل لتوفير المساكن ذات الأسعار المعقولة. سيتعين على إدارة تخطيط المدينة التأكد من أن الغرض الأساسي من الطلب هو تسهيل الحصول على المساكن الإضافية والمساكن ذات الأسعار المعقولة.

ما هي الإجراءات الجديدة لمراجعة طلبات إعادة تقسيم مناطق الإسكان ذي الأسعار المعقولة: حالياً، تمر طلبات إعادة تقسيم المناطق عادةً عبر الإجراءات الموحدة لمراجعة استخدام الأراضي (ULURP)، وهي عملية مراجعة مدتها سبعة أشهر تبدأ بآراء استشارية من المجلس المحلي المعني

ورئيس الحي المعني، تليها المراجعة والتصويت في لجنة تخطيط المدينة ومجلس المدينة.

سيضمن التعديل المقترح نفس الإجراء لمراجعة المجلس المحلي كما هي الممارسة القائمة حالياً، ولكن مع قيام رئيس الحي بإجراء المراجعة بشكل متزامن. سيكون لدى لجنة تخطيط المدينة 30 يوماً للمراجعة – أو 45 يوماً للطلبات التي تتطلب مراجعة بيئية أكثر شمولاً – وإجراء تصويت نهائي. (سيصبح هذا العنصر من الاقتراح ساري المفعول إذا تمت الموافقة على سؤال الاقتراح هذا، بغض النظر عما إذا كان السؤال الثالث للاقتراح، الذي يقترح أيضاً إجراءات سريعة لمراجعة استخدام الأراضي، قد تمت الموافقة عليه أم لا).

عند اتخاذ القرار إما بالموافقة على طلب إعادة تقسيم المناطق هذا أم لا، سيتعين على لجنة تخطيط المدينة التوصل إلى نتائج تتعلق بمدى كفاية وسائل النقل الحالية وشبكة الصرف الصحي والبنية التحتية الأخرى الحالية، فضلاً عن الاتساق مع خطة المدينة للإسكان العادل (يتطلب الميثاق بالفعل أن تقوم المدينة بوضع مثل هذه الخطة لتحليل البيانات المتعلقة بالإسكان العادل على مستوى المدينة). ويتطلب الاقتراح أيضاً من إدارة تخطيط المدينة ومكتب الإدارة والميزانية أن يضعوا بعين الاعتبار قائمة المناطق المجتمعية الاثنى عشرة التي توفر أقل قدر من المساكن ذات الأسعار المعقولة ومن تلك المشمولة بخطة الإسكان العادل عند إعداد استراتيجية رأس المال التمهيدية للمدينة ومدتها عشر سنوات.

التنفيذ: سيدخل هذا التعديل المقترح حيز التنفيذ على الفور.

السؤال الثالث للاقتراع

التعديل المقترح للميثاق: تبسيط مراجعة المشاريع البسيطة للإسكان والبنية التحتية

ملخص:

من شأن هذا الاقتراح إنشاء إجراءات تسريع مراجعة استخدام الأراضي (ELURP) لبعض التغييرات والمشاريع في استخدام الأراضي، بما في ذلك الزيادات البسيطة في السعة السكنية وعمليات الاستحواذ والتصرف في الممتلكات وبعض التغييرات في خريطة المدينة المتعلقة بالمساكن ذات التكلفة المعقولة، ومشاريع البنية التحتية ومشاريع الاستجابة السريعة، مثل رفع مستوى الشارع وإضافة الألواح الشمسية على الممتلكات العامة.

كيفية العمل: حالياً، يجب على طلبات إعادة تقسيم المناطق وغيرها من إجراءات استخدام الأراضي بغض النظر عن حجمها أن تمر عبر الإجراءات الموحدة لمراجعة استخدام الأراضي (ULURP)، وهي عملية مراجعة مدتها سبعة أشهر تبدأ بآراء استشارية من المجلس المحلي المعني ورئيس الحي المعني، تليها المراجعة والتصويت في لجنة تخطيط المدينة ومجلس المدينة.

من شأن هذا الاقتراح أن ينشئ إجراءً بديلاً لبعض طلبات إعادة تقسيم المناطق وغيرها من إجراءات استخدام الأراضي. ستُبقي هذه العملية الجديدة على نفس فترة المراجعة التي تستغرق 60 يوماً للمجالس المحلية وجلسة استماع عامة، مع قيام رئيس الحي بمراجعة متزامنة. وسيكون أمام لجنة تخطيط المدينة بعد ذلك 30 يوماً لعقد جلسة استماع علنية والتصويت على الطلب. سيكون قرار لجنة تخطيط المدينة نهائياً، مع عدم وجود مراجعة لاحقة من قبل مجلس المدينة.

بالنسبة للتصرف في ممتلكات المدينة لشركات صندوق تنمية الإسكان - وهي الجهة المسؤولة إجمالاً عن جميع مشاريع الإسكان ذي التكلفة المعقولة الممولة من القطاع العام في مدينة نيويورك - ستتم الموافقة النهائية من قبل مجلس المدينة بدلاً من لجنة تخطيط المدينة.

ما هي أنواع المشاريع المؤهلة لإجراءات التسريع هذه؟ إن إجراءات تسريع المراجعة هذه مخصصة للطلبات المذكورة فيما يلي على وجه التحديد. وتشمل هذه الطلبات عمومًا الطلبات المتعلقة بالتغييرات البسيطة في تقسيم المناطق للإسكان (إعادة تقسيم المناطق إلى مناطق لا يزيد ارتفاعها القياسي عن 45 قدمًا في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة وزيادة سعة الإسكان بنسبة تصل إلى 30% في المناطق ذات الكثافة السكانية المتوسطة والعالية)، والتصرف بالممتلكات وعمليات الاستحواذ وبعض التغييرات في خريطة المدينة للمساكن ذات التكلفة المعقولة، وعمليات الاستحواذ واختيار المواقع لمشاريع الاستجابة السريعة والمساحات المفتوحة، وبيع ممتلكات المدينة غير القابلة للتطوير العقاري وغير القابلة للاستخدام، وعمليات الاستحواذ لشراء العقارات الطوعي في المناطق المعرضة للفيضانات، وعقود إيجار الطاقة

الشمسية على الأراضي العامة.

تكون المشاريع التي لا تنطوي بشكل قاطع على آثار بيئية ضارة محتملة كبيرة على المجتمعات هي المؤهلة لإجراءات التسريع الموضحة في سؤال الاقتراع هذا. إذا كان المشروع بحجمه أو طبيعته يتطلب بيان الأثر البيئي بموجب قانون الولاية والقانون المحلي، فسيظل خاضعاً للإجراءات الموحدة لمراجعة استخدام الأراضي من أجل الحصول على مراجعة عامة وبيئية أكثر شمولاً.

التنفيذ: سيدخل هذا التعديل المقترح حيز التنفيذ على الفور. ومع ذلك، فإنه لن ينطبق على الطلبات التي تم تقديمها إلى إدارة تخطيط المدينة وفقاً للإجراءات الموحدة لمراجعة استخدام الأراضي والتي تم التصديق عليها على أنها مكتملة قبل تاريخ دخول التعديل حيز التنفيذ.

السؤال الرابع للاقتراع

التعديل المقترح للميثاق: إنشاء مجلس طعون الإسكان ذي التكلفة المعقولة يضم ممثلين عن مجلس المدينة والأحياء والمدينة

ملخص:

سيؤدي هذا الاقتراح إلى إنشاء مجلس الطعون للإسكان ذي التكلفة المعقولة، والذي يتألف من رئيس الحي المعني ورئيس مجلس المدينة والعمدة. وسيكون لمجلس الطعون الجديد سلطة مراجعة وإلغاء القرارات التي يتخذها مجلس المدينة والتي ترفض أو تعدل طلبات استخدام الأراضي التي تسهل بشكل مباشر إنشاء مساكن ذات أسعار معقولة. ومن شأن مجلس الطعون أن يحل محل حق النقض الحالي الذي يتمتع به العمدة وإبطال مجلس المدينة لحق النقض هذا، وذلك بالنسبة لهذه الأنواع من طلبات استخدام الأراضي.

يهدف مجلس الطعون الجديد هذا إلى تحقيق التوازن بين وجهات النظر المحلية وعلى مستوى الأحياء وعلى مستوى المدينة بشأن توفير المساكن ذات الأسعار المعقولة. وهو يقوم بذلك من خلال تمكين رئيس مجلس المدينة ورئيس الحي المعني والعمدة من مراجعة وإلغاء قرارات مجلس المدينة بشأن مسائل استخدام الأراضي التي تؤثر على تطوير الإسكان ذي التكلفة المعقولة — ولكن فقط في حال موافقة اثنين على الأقل من الأعضاء الثلاثة.

كيفية العمل: حاليًا، يجب أن تمر بعض إجراءات استخدام الأراضي، بما في ذلك طلبات إعادة تقسيم المناطق والتصاريح الخاصة وغيرها من خلال الإجراءات الموحدة لمراجعة استخدام الأراضي (ULURP) التابعة لمجلس المدينة. وهي عملية مراجعة مدتها سبعة أشهر تبدأ بأراء استشارية من المجلس المحلي المعني ورئيس الحي المعني، تليها المراجعة والتصويت في لجنة تخطيط المدينة ومجلس المدينة. ويجوز للعمدة استخدام حق النقض على إجراء مجلس المدينة، ويخضع هذا النقض بدوره لإلغائه من قبل مجلس المدينة.

بموجب الاقتراح، سيكون لمجلس طعون الإسكان ذي التكلفة المعقولة سلطة مراجعة وإلغاء إجراءات مجلس المدينة التي ترفض أو تعدل الطلبات التي تسهل بشكل مباشر تطوير الإسكان ذي التكلفة المعقولة. ورغم أن الكثير من الإجراءات الموحدة لمراجعة استخدام الأراضي — بدءًا من المجلس المحلي وحتى مجلس المدينة — ستبقى دون تغيير، سيتم تمكين مجلس الطعون من إجراء مراجعة نهائية لطلبات استخدام الأراضي هذه. ولا تخضع طلبات استخدام الأراضي التي لا تتعلق بتطوير الإسكان ذي التكلفة المعقولة لسلطة مجلس الطعون.

يتألف مجلس الطعون من ثلاثة أعضاء: رئيس مجلس المدينة ورئيس الحي المعني والعمدة (أو ممثل عن كل عضو). إذا وافق اثنان على الأقل من الأعضاء الثلاثة، فسيكون المجلس مخولاً بإلغاء رفض مجلس

المدينة أو تعديل طلب استخدام الأراضي الذي من شأنه أن يسهل بشكل مباشر تطوير مساكن إضافية ذات أسعار معقولة.

ما هي إجراءات استخدام الأراضي التي ستخضع لسلطة مجلس طعون الإسكان ذي التكلفة المعقولة؟
سيمارس مجلس طعون الإسكان ذي التكلفة المعقولة دوره في طلبات الإجراءات الموحدة لمراجعة استخدام الأراضي وتعديلات نصوص تقسيم المناطق التي من شأنها أن تسهل بشكل مباشر إنشاء مساكن ذات تكلفة معقولة. وتشمل هذه الطلبات إعادة تقسيم المناطق المطلوبة لتوفير المساكن ذات التكلفة المعقولة بموجب برنامج الإسكان الشامل الإلزامي التابع للمدينة، فضلاً عن الإجراءات ذات الصلة التي تسهل بشكل مباشر إنشاء مساكن ذات تكلفة معقولة، مثل التصاريح الخاصة لمواقف السيارات التي تقلل أو تزيل متطلبات وقوف السيارات خارج الشارع والتي يمكن أن تعيق تطوير الإسكان ذي التكلفة المعقولة. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم مجلس الطعون فقط بمراجعة الطلبات التي تكون الأرض المدرجة في هذه الطلبات واقعة في حي واحد. ستظل التغييرات التي لا تؤثر على الإسكان ذي التكلفة المعقولة أو تؤثر على أكثر من حي واحد، بما في ذلك التغييرات على مستوى المدينة، تتلقى نفس المراجعة كما هو الحال اليوم.

متى يمكن لمجلس طعون الإسكان ذي التكلفة المعقولة أن يتصرف؟ تكون الطلبات التي تسهل إنشاء مساكن ذات تكلفة معقولة والتي تم رفضها أو الموافقة عليها مع التعديلات هي فقط المؤهلة للمراجعة من قبل مجلس طعون الإسكان ذي التكلفة المعقولة. إذا قام مجلس المدينة بالموافقة على الطلب مع عدم وجود تعديلات، فلن يكون لمجلس الطعون صلاحية مراجعة الطلب. بالإضافة إلى ذلك، لن يتم إحالة أي إجراء يتعلق باستخدام الأراضي تلقائياً إلى مجلس الطعون. بدلاً من ذلك، يجب على مقدم الطلب إما الطعن بقرار مجلس المدينة أو يمكن لمجلس الطعون "استدعاء" - أو طلب مراجعة - الطلب. ويكون لمجلس الطعون صلاحية الموافقة على طلب أو إلغاء واحد أو أكثر من التعديلات التي أجراها مجلس المدينة فقط إذا وافق عضوان على الأقل من الأعضاء الثلاثة.

التنفيذ: التعديلات المقترحة للميثاق التي تنشئ مجلس طعون الإسكان ذي التكلفة المعقولة سوف تدخل حيز التنفيذ على الفور.

السؤال الخامس للاقتراع

التعديل المقترح للميثاق: إنشاء خريطة رقمية للمدينة لتحديث عمليات المدينة بشكل عصري

ملخص:

سيطلب هذا المقترح من المدينة توحيد ورقمنة خريطة المدينة. حالياً، يسند الميثاق إدارة خريطة المدينة، التي تتألف من أكثر من 8000 خريطة ورقية مفردة، إلى خمسة مكاتب طبوغرافية منفصلة تابعة لرؤساء الأحياء. سيستبدل هذا المقترح الخريطة الورقية الحالية اللامركزية للمدينة بخريطة واحدة للمدينة تديرها إدارة تخطيط المدينة (DCP) كما سيؤدي أيضاً إلى رقمنة خريطة المدينة. وبموجب هذا الاقتراح، سنتولى إدارة تخطيط المدينة أيضاً مسؤولية تعيين العناوين.

ما هي خريطة المدينة: تحدد خريطة المدينة المواقع المعروفة قانوناً لخطوط الشوارع وعرضها وأسمائها ومستوياتها القانونية، بالإضافة إلى مواقع الحدائق والأماكن العامة المخططة. وتتألف حالياً خريطة المدينة من خمس مجموعات مختلفة، واحدة لكل حي، بإجمالي أكثر من 8000 خريطة ورقية مفردة. وتتطلب بعض مشاريع الإسكان والبنية التحتية وغيرها من المشاريع تأكيد مجالات الاختصاص العامة كما هي ممثلة على خريطة المدينة قبل أن تتمكن من المضي قدماً بإجراءاتها، وهي عملية قد تستغرق شهوراً أو سنوات عندما تعتمد على الخرائط الورقية.

كيفية العمل: من شأن الاقتراح أن يعمل على مركزية إدارة خريطة المدينة لدى إدارة تخطيط المدينة ويفرض خريطة مدينة واحدة تغطي المدينة بأكملها، بدلاً من الخرائط الورقية التي تقتصر على كل حي. ويتطلب الاقتراح أيضاً رقمنة خريطة المدينة. كما أنه سيعمل على مركزية إدارة تعيين العناوين لدى إدارة تخطيط المدينة، بدلاً من ترك عملية تعيين العناوين للمكاتب الطبوغرافية الخمسة لرؤساء الأحياء.

التنفيذ: سيدخل نقل تعيين العناوين من المكاتب الطبوغرافية لرؤساء الأحياء إلى إدارة تخطيط المدينة حيز التنفيذ في 1 يناير 2027.

سيتم توحيد خريطة المدينة في وثيقة واحدة بحلول الأول من يناير 2028، أو في تاريخ لاحق مناسب تحدده لجنة تخطيط المدينة.

سيتم رقمنة خريطة المدينة بحلول الأول من يناير 2029، أو في تاريخ لاحق مناسب تحدده لجنة تخطيط المدينة.

السؤال السادس للاقتراع
التعديل المقترح للميثاق: نقل فترة الانتخابات المحلية إلى سنوات الانتخابات الرئاسية لزيادة
مشاركة الناخبين

ملخص:

من شأن هذا الاقتراح إجراء تغييرات على توقيت الانتخابات التي تُعقد لمناصب العمدة والمحامي العام والمراقب المالي ورئيس الحي وأعضاء مجلس المدينة لنقل مواعيد الانتخابات التمهيدية والعامة في المدينة إلى السنوات ذات الأرقام الزوجية، بناءً على التغيير المطلوب في قانون الولاية.

كيفية العمل: حالياً، تُعقد انتخابات مكتب المدينة في السنوات الفردية. من شأن هذا الاقتراح أن ينص على إجراء انتخابات في السنوات الزوجية التي تتزامن مع الانتخابات الرئاسية الفيدرالية. ويعتبر تعديل الميثاق مطلوباً لنقل التقويم الزمني للانتخابات إلى السنوات الزوجية والنص على وجود فترة انتقالية لمرة واحدة يعمل خلالها المسؤولون المنتخبون لمدة ثلاث سنوات (على عكس السنوات الأربع المعتادة). إن تغيير دستور الولاية، الذي يتطلب انتخاب جميع مسؤولي المدينة في السنوات الفردية، يعتبر ضرورياً أيضاً قبل أن تتمكن مدينة نيويورك من تحويل فترة انتخاباتها المحلية إلى السنوات الزوجية. إذا حدثت التغييرات اللازمة في قانون الولاية، فسيتم إجراء انتخابات مكتب المدينة في نفس العام الذي تجرى فيه الانتخابات الرئاسية الفيدرالية.

الانتقال لمرة واحدة من انتخابات السنة الفردية إلى انتخابات السنة الزوجية: إن التحول إلى انتخابات السنة الزوجية التي تصادف انتخابات الدورة الرئاسية سيتطلب عندما يدخل حيز التنفيذ وجود فترة عضوية انتقالية لمرة واحدة يعمل خلالها المسؤولون المنتخبون لمدة ثلاث سنوات، بدلاً من السنوات الأربع المعتادة. وسوف يعتمد توقيت هذه الفترة الانتقالية لمرة واحدة على ما إذا كان سيتم تشريع قانون للولاية يسمح لمدينة نيويورك بنقل انتخاباتها إلى سنوات زوجية، ومتى سيتم ذلك.

فترة عضوية المجلس التي تستمر سنتين: حالياً، ينص الميثاق على وجود فترة عضوية مختصرة مدتها سنتان لأعضاء مجلس المدينة تحدث كل 20 سنة من أجل تنسيق فترات عضوية مجلس المدينة بعد إعادة تقسيم الدوائر، وهو أمر مطلوب بعد كل تعداد سكاني عشري (كل عشر سنوات). ونتيجةً لذلك، تجري المدينة كل عقدين من الزمن انتخابات لمجلس المدينة ولكن ليس للمسؤولين المنتخبين على مستوى المدينة أو على مستوى الأحياء. بموجب النظام المقترح، سيتم إلغاء هذه الفترات الدورية التي مدتها سنتان، بحيث يخدم أعضاء المجلس فقط لفترات تمتد على أربع سنوات. ونتيجةً لذلك، قد يكون هناك في بعض الأحيان تأخير أطول في استخدام حدود الدوائر الانتخابية الجديدة بعد إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية مقارنة بما هو عليه في الوقت الحالي، ولكن هذا التغيير يضمن إجراء انتخابات مجلس المدينة خلال دورات ذات نسبة إقبال أعلى حيث من المتوقع أن يرتبط هذا الإقبال بالانتخابات التي تُعقد في السنوات الزوجية.

إذا دخل قانون الولاية الذي يسمح للمدينة بإجراء انتخابات مكتب المدينة في السنوات الزوجية حيز التنفيذ خلال الفترة ذات السنتين، سيتم تقصير هذه الفترة إلى سنة واحدة أو تمديدها إلى ثلاث سنوات، اعتمادًا على التوقيت الدقيق لقانون الولاية. ومن شأن هذه الفترة الانتقالية لمرة واحدة أن تمكّن من التحول إلى إجراء انتخابات مكتب المدينة في السنوات الزوجية .

التنفيذ: سيدخل هذا الاقتراح حيز التنفيذ اعتبارًا من تاريخ سريان قانون الولاية الذي يسمح للمدينة بإجراء انتخابات مكتب المدينة في السنوات الزوجية.